E

الأمم المتحدة

الأمم المتحدة
المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.
GENERAL

E/C.12/1993/10
9 June 1993
ARABIC
Original : ENGLISH

لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

النظر في التقارير المقدمة من الدول الأطراف بموجب أحكام المادتين ١٦ و١٧ من العهد

ملاحظات ختامية للجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية:

لبنان

١ - نظرت اللجنة في التقرير الأولي للبنان بشأن المواد من ١ إلى ١٥ من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في جلساتها ١٤ و١٦ و٢١، المعقودة في ٢٥ و٢٦ و٢٨ أيار/مايو ١٩٩٣، واعتمدت[(١)] الملاحظات الختامية التالية.

ألف - مقدمة

٢ - تعرب اللجنة عن تقديرها لحكومة لبنان لإرسال وفد لعرض تقريرها الأولي والدخول في حوار مع أعضاء اللجنة. وتعتبر اللجنة ذلك دليلا على حسن الإرادة والنية استجابة لالتزامات الحكومة بموجب أحكام العهد، بالرغم من الصعوبات الكبيرة السائدة في لبنان.

(١) في الجلسة ٢١ (الدورة الثامنة)، المعقودة في ٢٨ أيار/مايو ١٩٩٣.

٣ - وترحب اللجنة بالبيان الذي أدلت به حكومة لبنان ، من خلال ممثليها ، وأعربت فيه عن أسفها للتأخير في تقديم تقريرها ولإيجاز التقرير المقدم نظرا لظروف النزاع التي سادت في البلد خلال الـ ١٦ سنة الماضية . ولذلك تتطلع اللجنة إلى تلقي تقرير أشمل في المناسبات المقبلة ، كما تعهدت الحكومة .

باء - الجوانب الايجابية

٤ - ترحب اللجنة بالمبادرات الجارية التي تضطلع بها الحكومة لاستعراض قوانينها القائمة بهدف استكمالها بغية التصدي للأوضاع الراهنة ووضع برنامج وطني للتنمية يؤدي إلى تعزيز وحماية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للناس كافة على قدم المساواة .

٥ - وتثني اللجنة على إنشاء وكالات حكومية مسؤولة مباشرة عن رفاهية الأطفال ، والمعوقين ، والمشردين .

٦ - وتلاحظ اللجنة مع الارتياح أن التعليم الابتدائي مجاني وإلزامي وأن التعليم متاح للجميع .

٧ - ومما يشجع اللجنة الجهود التي تبذلها الحكومة حاليا في سبيل التخفيف من محنة اللاجئين الفلسطينيين في لبنان .

جيم - العوامل والصعوبات التي تعترض سبيل تنفيذ أحكام العهد

٨ - إن اللجنة تدرك الورطة التي تواجهها حكومة لبنان في التصدي لإعادة بناء البلد واصلاحه إذ لا تتوفر لديها سوى موارد محدودة جدا . ومن ناحية أخرى ، فقد أعاقت عملية إعادة البناء ذاتها إعادة توطين الجماعات المشردة .

٩ - وتلاحظ اللجنة أن الافتقار إلى آليات إدارية لجمع ورصد المعلومات قد أثر تأثيرا خطيرا على المعلومات المتاحة للحكومة عن الحالة الوطنية من حيث علاقتها بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية .

١٠ - وتلاحظ اللجنة أن انعدام إطار للزواج بموجب القانون المدني يضطر كثيرا من الناس إلى مغادرة البلد للزواج . وهذا بدوره له أثر سلبي على قدرة الحكومة على حماية الأسرة .

دال - المواضيع الرئيسية التي تثير القلق

١١ - تعرب اللجنة عن قلقها إزاء العدد الكبير من الناس المشردين نتيجة للنزاع المسلح ، وما يصاحب ذلك من مشاكل اقتصادية واجتماعية وثقافية . وبوجه خاص ، تشير اللجنة إلى المشاكل الخطيرة في السكن المتعلق بالمشردين ، ولا سيما المزارعون الذين اضطروا إلى مغادرة أراضيهم .

١٢ - ويساور اللجنة القلق أيضا إزاء الاضطرابات في الاقتصاد اللبناني وما ينشأ عن ذلك من ارتفاع معدل البطالة .

هاء - اقتراحات وتوصيات

١٣ - تلاحظ اللجنة أنه لئن كانت حكومة لبنان تواصل أداء وظائفها في ظل قيود الموارد وغيرها من القيود الهامة ، فلا يزال من الأهمية بمكان إعطاء أعلى الأولوية لإعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الأساسية لجميع أفراد المجتمع .

١٤ - وتُوصي اللجنة بالتصدي لمشكلة البطالة دون إبطاء ، وتُذكّر الحكومة بالتزاماتها بموجب المواد ٦ و٧ و٨ و٩ من العهد . وتُوصي اللجنة بمنح الموظفين الحكوميين الحق في تشكيل النقابات والانضمام إليها وفقا لأحكام العهد .

١٥ - ونظرا لأن حكومة لبنان تدرك تماما مشاكل المشردين ، فإن اللجنة تُوصي الحكومة بزيادة جهودها الرامية إلى تحقيق استقرار الوضع .

١٦ - وتُوصي اللجنة بأن يكون التقرير الدوري الثاني للبنان أكثر تفصيلا بكثير من التقرير الأولي ، وتشير إلى أنه يمكن إعداد التقرير ، إذا شاءت الحكومة ، بمساعدة خبير مُتاح بموجب برنامج الخدمات الاستشارية في مركز حقوق الإنسان .

- - - - -